تقرير الحالة الحقوقية
في السعودية

منظمة سند الحقوقية

SANAD
SANA ORGANIZATION

أغسطس
2021

استمرار الاعتقالات

1

يستمر النظام السعودي في نهج الاعتقالات التعسفية وحملات المداهمات والإخفاء القسري دون أدنى معايير الاجراءات الجنائية والقانونية .

** فقد كشفت مصادر صحفية عن تنفيذ السلطة السعودية، حملة اعتقالات واسعة بحق عسكريين بتهمة الولاء لولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف. وقالت المصادر، إن حملة الاعتقالات الجديدة طالت في غالبيتها عسكريين وعناصر في وزارة الداخلية وجنود وضباط من الجيش.

وأكدت على أن حملة الاعتقالات تأتي ضمن "هوس" ولي العهد محمد بن سلمان من نفوذ بن نايف وخشية حدوث انقلاب داخلي عليه.

** كما اعتقلت قوات الأمن السعودي الناشط على منصات التواصل الاجتماعي، "عبد الله بن عوض المباركي"، آواخر شهر يوليو 2021م، من منزله في مدينة ينبع.

واعتقل المباركي ، على خلفية تعبيره عن الرأي ونشاطه الحقوقي بمنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكد على استمرار السلطة في محاربة حرية الرأي والتعبير.

وكما يحصل لباقي المعتقلين، فقد مارست السلطة سياسة التكتم على المعلومات المتعلقة بالمعتقلين ومكان وسبب احتجازهم ، وامتنعت السلطات عن تزويد ذويهم بأي معلومة تتعلق بوضعهم وظروف حبسهم .

القضاء والأحكام

3

فضلاً عن أن المحاكم في السعودية تفتقر لأبسط المعايير القانونية كالسماح بتوكيل محامي وعلنية الجلسات ووجود لائحة اتهام واضحة ، فإنها تصدر أحكاما تعسفية وجائرة ضد المتهمين دون أدلة وقرائن واضحة .

** فقد أصدرت محكمة سعودية حكما يقضي بالسجن لمدة 4 أعوام، بحق الصحفي السوداني "أحمد علي عبد القادر"؛ بتهمة الإساءة لبعض مؤسسات الدولة والحديث سلباً عن سياسة المملكة .

وكان الصحفي عبد القادر قد نشر تغريدات عبر حسابه بموقع تويتر، يثني على ثورة السودان عام 2018 وينتقد سياسة السودان والسعودية في اليمن.

وتعرض الصحفي للاعتقال التعسفي على يد قوات الأمن في 19 أبريل 2020م، عند وصوله لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة واحتجزته في مركز الشرطة لمدة 20 يوما قبل نقله إلى سجن الشميسي بمكة المكرمة.

وأكدت مصادرنا في وقت سابق على أن عبد القادر قد تعرض للتعذيب الجسدي والحرمان من توكيل محامي أو التواصل مع عائلته.

وقد قال نائب مدير منطقة الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش" مايكل بَيج، إن "سجن إعلامي بتهم مفبركة يظهر سلبية سياسات السعودية أكثر من أي شيء آخر قد نشره أحمد علي عبد القادر".

فضلاً عن أن المحاكم في السعودية تفتقر لأبسط المعايير القانونية كالسماح بتوكيل محامي وعلنية الجلسات ووجود لائحة اتهام واضحة ، فإنها تصدر أحكاما تعسفية وجائرة ضد المتهمين دون أدلة وقرائن واضحة .

** فقد أصدرت محكمة سعودية حكما يقضي بالسجن لمدة 4 أعوام، بحق الصحفي السوداني "أحمد عليٍ عبد القادر"؛ بتهمة الإساءة لبعض مؤسسات الدولة والحديث سلبا عن سياسة المملكة .

وكان الصحفي عبد القادر قد نشر تغريدات عبر حسابه بموقع تويتر، يثني على ثورة السودان عام 2018 وينتقد سياسة السودان والسعودية في اليمن.

وتعرض الصحفي للاعتقال التعسفي على يد قوات الأمن في 19 أبريل 2020م، عند وصوله لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة واحتجزته في مركز الشرطة لمدة 20 يوما قبل نقله إلى سجن الشميسي بمكة المكرمة.

وأكدت مصادرنا في وقت سابق على أن عبد القادر قد تعرض للتعذيب الجسدي والحرمان من توكيل محامي أو التواصل مع عائلته .

وقد قال نائب مدير منطقة الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش" مايكل بَيج، إن "سجن إعلامي بتهم مفبركة يظهر سلبية سياسات السعودية أكثر من أي شيء آخر قد نشره أحمد علي عبد القادر".

ومنذ 12 يوليو 2018 يعاني الشيخ سفر الحوالي وأبنائه الثلاثة من الاعتقال التعسفي بسجون السلطة، وذلك عقب 3 أيام من تسريب كتابه "المسلمون والحضارة الغربية" الذي كان فيه فصول ناصح فيها حاكم السعودية وانتقد سياساتهم.

** أجل القضاء السعودي جلسة الاستماع التي من المقرر أن تعقد للرد على الاتهامات والأحكام الموجهة للمعتقل الناشط "عبد الرحمن السدحان". وقالت مصادر خاصة لمنظمة سند، إن محكمة الاستئناف أجلت يوم الثلاثاء 17 اغسطس جلسة الاستماع في قضية المعتقل عبدالرحمن السدحان.

وكان من المقرر إقامة الجلسة يوم 13 سبتمبر 2021، إلا أن المحكمة قدمت الجلسة مطلع الأسبوع لتكون مقررة هذا اليوم 17- اغسطس-، لكنها عادت وأجلتها صبيحة الجلسة من دون ذكر أسباب أو تحديد موعد جديد.

وتأتي جلسة الاستماع هذه، بعد أن حكم عليه القضاء بالسجن لمدة 20 عامًا، يليها منع من السفر لمدة 20 عامًا آخرين، وفق تهم تتعلق بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

** زادت محكمة الاستئناف، الحكم التعسفي الصادر ضد الناشط الحقوقي "خالد العمير"، من 7 سنوات إلي 9، يتلوها المنع من السفر لنفس المدة. ووجهت للعمير تهم عديدة أبرزها: إطلاق هاشتاق يطالب بدستور جديد للبلاد، وتعمد إثارة الرأي العام والتحريض على ولاة الأمر.

وكان العمير قد تعرض للاعتقال التعسفي في سبتمبر 2017، مع العشرات من الناشطين والحقوقيين والمؤثرين في المجتمع لمطالبته بالحريات ودفاعه عن معتقلي الرأي.

** شددت السلطات عقوبة الحبس بحق الناشط المعتقل "محمد عبد الله العتيبي"، بعد أن أضافت 3 سنوات أخرى لعقوبة السجن. وتحتجز الحكومة العتيبي بتهمة السفر إلى قطر عام 2017، ليصل إجمالي مدة العقوبة إلى 17 سنة، بموجب محاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة افتقدت لأبسط معايير العدالة.

وتجاهل القضاء بهذه الأحكام، القرار الذي أصدره فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والذي دعا إلى الإفراج الفوري عن العتيبي، المعتقل منذ 24 مايو 2017، في مطار حمد الدولي في الدوحة من قبل قوات الأمن القطرية وترحيله قسراً إلى السعودية بتأريخ 28 من الشهر نفسه.

انتهاكات السجون

** دخل الناشط الحقوقي الدكتور محمد فهد القحطاني، في الإضراب عن الطعام داخل زنزانته، بسبب سوء المعاملة والأوضاع السيئة داخل السجن. ومنعه من التواصل مع عائلته وحرمانه من كتبه الخاصة منذ قرابة عام كما أكدت ذلك زوجته مها القحطاني عبر حسابها في تويتر.
والقحطاني أستاذ الاقتصاد وناشط حقوقي وأحد الأعضاء المؤسسين لـ "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية - حسم -"، تعرض لحكم تعسفي في 9 مارس 2013، بالسجن لمدة عشر سنوات والمنع من السفر 10 سنوات أخرى بعد تلفيق تهم ضده تتعلق بأنشطته في مجال حقوق الإنسان.

** وفي ذات السياق علمت منظمة "سند" بدخول معتقلين آخرين في السجون السعودية في إضراب مفتوح عن الطعام تضامناً مع الدكتور محمد القحطاني واحتجاجاً على سوء المعاملة داخل السجون والانتهاكات التي يتعرضون لها.

** تعرض جناح معتقلي "حسم" بسجن الحائر في الرياض لحادث حريق أسفر عن إصابات بالاختناق بين المعتقلين. ووقع هذا الحريق في الجناح الذي يُحتجز فيه معتقلي حسم مثل الدكتور فهد القحطاني وعبدالعزيز السنيدي وعيسى النخيفي وآخرون، وأفادت مصادر سند أن سبب الحريق بعض المرضى النفسيين المحتجزين بنفس الزنزانة والذي يعد وجودهم خطر على حياة جميع النزلاء.

** علمت "سند" من مصادرها في داخل السعودية بوفاة المعتقل "خالد عمر باحكيم" داخل سجن ذهبان؛ نتيجة الإهمال الطبي المتعمد .

وكان باحكيم الذي اعتقل عام 2009 يعاني داخل السجن من ظروف صحية سيئة للغاية، إذ يعاني من مرض الفشل الكلوي منذ دخوله السجن، وجاء اعتقاله بعد إجراءه عملية زراعة الكلى بفترة قصيرة ومنعت عنه الأدوية اللازمة.

نفسياً.

وقد تعرض باحكيم لانتهاكات فظيعة وأساليب تعذيب نفسي وجسدي جسيمة -كما أفاد شهود عيان من داخل سجن ذهبان -. وكان قد حُكم عليه بالسجن 19 عاماً في محاكمة صورية تفتقد لأبسط الإجراءات القانونية.

** ووردت لسند معلومات تفيد بتعرض الناشط خالد العمير، لمحاولة اغتيال داخل محبسه. وأن هذه المحاولة نفذها أحد المساجين الذين لم يكن لديه أية صلة بالناشط أو معرفة سابقة به ولم يره مجدداً بعد الحادثة.

** توفي نجل المعتقل الدكتور حسن فرحان المالكي ولكن إدارة سجن الحائر لم تسمح له بحضور جنازة ابنه والصلاة عليه وإلقاء نظرة الوداع الأخير عليه. في تضييقٍ ممنهج واسلوب قمعي للضغط على معتقلي الرأي وتعذيبهم نفسياً.

الإهمال الطبي

أصبح الإهمال الصحي من الأدوات القاتلة التي تلاحق الكثير من معتقلي الرأي في السجون الحكومية، لاسيما أصحاب الأمراض المزمنة.

** ويعد عبد الله الحوالى من المعتقلين الذين يعانون من ظروف صحية خطيرة، إذ يمتلك كُلية واحدة، ويعاني من المضاعفات الصحية نتيجة الإهمال في السجن. وتدهورت حالته الصحية في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ ولا زالت السلطات تماطل في نقله للمستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة.

وبحسب آحد أقاربه "، فإن القضاء السعودي أصدر حكما بحقه مع أشقائه الاثنان المعتقلين معه، لأربعة سنين، تحسب من بداية تاريخ الاعتقال.

المطالبات

**دعت منظمة العفو الدولية حكومة الرياض، بمحاسبة المتورطين في الانتهاكات وجرائم التعذيب بحق المعتقلين داخل السجون. وقالت المنظمة: إنه يتوجب على السلطات السعودية ضمان تقديم المسؤولين عن تعذيب المعتقلات وغيره من ضروب المعاملة السيئة إلى العدالة، وضمان عدم تعرضهن لأي إجراءات عقابية أخرى مثل حظر السفر.

من جانبها قالت "هبة مرايف" مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة أن الحكومة السعودية تستغل المحكمة الجزائية المتخصصة لخلق هالة كاذبة من الشرعية حول إساءة استخدامها لقانون مكافحة الإرهاب لإسكات منتقديها.

وعلى ما يبدو أن السلطات تحاول غض النظر عن المتورطين بجرائم التعذيب بحق المعتقلات والمعتقلين في السجون، وهو ما يجعل حالة الإفلات من العقاب سائدة في بلاد يعاني من انتهاكات صارخة ضد حقوق الإنسان والحريات.

** حذّرت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي "داون"، من تنفيذ حكم الإعدام التعسفي بحق الشاب المعتقل "عبد الله الحويطي". وقالت المنظمة، إن الحويطي يواجه الموت، بسبب جريمة وقعت حينما كان قاصرا بعمر 14 عاما، مشيرة إلى أن هذا يعد خرقا جديدا يضاف إلى خروقات القضاء السعودي.

وكانت محكمة تبوك، قد أصدرت حكما بالإعدام بحق الحويطي في أكتوبر 2019م، ودفع تعويضات بقيمة 350 ألف دولار للضحايا، بتهمة المشاركة في عملية سرقة أدت لوفاة عسكري، وذلك رغم أنه كان قاصرا في حينها.

وأكدت المنظمة على أن الاتهامات الموجهة ضد الحويطي تفتقر للأدلة الملموسة والكافية، وجاءت على خلفية التعذيب وانتزاعها منه بالإكراه.

** وجهت منظمة العفو الدولية دعواتها في حملة على موقعها الاكتروني ذوي المعتقلين والنشطاء للتحرك من أجل إطلاق سراح المعتقلين في السجون السعودية .

وفي تقرير نشرته على صفحاتها الإلكترونية تحت عنوان "أطلقوا سراح النشطاء المسجونين"؛ اتهمت المنظمة السلطة السعودية بإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد عبر "المحكمة الجزائية المتخصصة".

ودعت العفو الدولية النشطاء بالتوقيع على عريضة تطالب بالإفراج عن معتقلي الرأي في مسعى للضغط على الحكومة نصرة للمعتقلين.

وأضافت المنظمة أن من الواجب أن تفرج السلطة عن جميع معتقلي الرأي الأبرياء، ومن دون قيد أو شرط، لاسيما وأن احتجازهم كان لأسباب تتعلق بحرية الرأي والتعبير. ودعت المنظمة السلطة السعودية لإنهاء ملف الانتهاكات ضد معتقلي الرأي، وحسم الملف والإفراج عنهم من دون قيود أو شروط.

وأشارت المنظمة إلى أن الحكومة سخرت جميع الموارد للعمل على تلميع صورتها في الخارج، واستثمرت ملايين الدولارات في العلاقات العامة، على أمل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، في حين وراء هذه الحملة تكمن حملة قمع أخرى مختلفة بشكل كبير عن الظاهر.

يذكر أن دعوة المنظمة جاءت عقب تقرير للمنظمة ذاتها قد أصدرتها قبل أيام، لتؤكد على أن حكومة الرياض قد كثفت مؤخرا من حملة القمع ضد نشطاء حقوقيين ومعارضين ورفعت من وتيرة تنفيذ أحكام الإعدام على مدى الأشهر الستة الماضية.

الاعدامات

تستمر السلطات السعودية في تنفيذ أحكام الإعدام التعسفية، التي أصدرها القضاء اعتمادا على اعترافات انتزعت بالإكراه، أو وفق تفسيرات لبعض بنود القانون، بما يتناسب مع تطلعات أو رغبات أصحاب القرار في الحكومة.

وأعدمت الحكومة منذ مطلع العام الجاري، وحتى يوم 3 أغسطس، ما لا يقل عن 42 معتقلا، ولا يزال 41 معتقلا مهددا بالإعدام، بينهم 5 قاصرين على الأقل. ورغم إطلاق الوعود الحكومية في تحجيم مستوى الإعدامات، وتراجع النسب خلال العام الماضي، إلا أن السلطات مستمرة في تنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين.

وقد أكدت منظمة العفو الدولية مطلع هذا العام على أن هناك 4 دول من بينها السعودية، تصدرت دول الشرق الأوسط في أكثرها تنفيذا لعقوبة الإعدام خلال العام الماضي، مبينة أن الرياض ودول أخرى لديها "إصرارا قاسيا ومخيفا" على قتل الناس، على الرغم من التحديات الصحية التي تواجهها البشرية.

**نفذت السلطة السعودية حكم الإعدام تعزيرا في 3 أغسطس 2021م بحق المعتقل "أحمد الجنبي"، وسط مخاوف من أن تطال عقوبة الإعدام شخصيات أخرى في المرحلة القادمة.
وكان الحكم الذي أصدره القضاء السعودي ضد الجنبي، مبني على اتهامات لم ترقَ لعقوبة الإعدام، فبحسب البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية حول الحكم، لم يواجه الجنبي تهما تتضمن القتل أو إراقة الدماء، بل إن عددا من تهمه كانت لها علاقة بالتظاهر.

** ينتظر الشاب المعتقل مصطفى الخياط، تنفيذ حكم الإعدام الجائر، بحقه، في ظل غياب المعلومات عن وضعه داخل السجن.
ويواجه الشاب الخياط مصير القاصر مصطفى آل درويش الذي أعدم مؤخرا بتهم غير كبيرة ولا تستوجب الاعدام حتى في نظام القضاء السعودي ذاته بعد نقل قضيته إلى رئاسة أمن الدولة.

وتمتنع السلطة عن الكشف أو البوح بأي معلومة حول وضع الشاب "مصطفى الخياط" داخل السجن، في ظل شحّ المعلومات حول القضية والمخاوف على مصيره المجهول.
ويتوجب على السلطة أن تحترم القوانين الدولية وأن تتراجع عن حكمها التعسفي، وتكشف عن مصير المعتقل مصطفى الخياط.

الإفراجات

** وردت لسند معلومات تفيد بخروج الدكتور "خالد العجيمي" من السجن، بعد سنوات من الاعتقال التعسفي الذي طاله مع نخبة من الدعاة والناشطين. وكان قد اعتقل في سبتمبر 2017 ، ولكن المعلومات المتوفرة لسند تؤكد أن لا يزال يفرض على الدكتور العجيمي حظر السفر والمنع من التحرك وممارسة أي من أنشطته الانسانية التي كان يؤديها.

** كما وردت معلومات لمنظمة "سند"الحقوقية، تؤكد الإفراج عن الناشط الاجتماعي والإعلامي "حسن القرني"، بعد 16 شهراً من الاعتقال التعسفي. وكان الشاب القرني قد تتعرض للاعتقال التعسفي خلال أبريل 2020م؛ بسبب بتعبيره عن الرأي بما يتعلق بالإجراءات التي تفرضها السلطة لمواجهة أزمة كورونا.

وتعرض الشاب المعتقل حسن، لانتهاكات عديدة خلال فترة اعتقاله على يد السجانين، منها الإهانة والمنع من التواصل مع ذويه لفترات طويلة، فضلا عن التكتم على أوضاعه لأشهر داخل السجن. ولا زالت السلطات تمارس ضده ذات الانتهاكات بمنعه من السفر والكتابه.

S A N A D

SANA ORGANIZATION

www.sanad.uk